قبولية المسألة ، ثم يكتب في رقعة اسناء الشهود حماية بأنسابهم وحلاهم وقبائلهم ومحلاتهم ورخاءهم، ويبعث ملك الرقعة على يد أمين نختومة ولا يطلع أحد على مسا في يد أمينة حتى لا يخدع بالرشوة .

ولو كان المزكى بعيداً ويجعل أجرة الامين على المدعي ، وغن الصحيفة الذى يكتب فيها أساميهم عليه أيضا ، ثم المزكي يسأل عنهم من أهل حرفتهم ، ومن جيرانهم وأهل محلتهم ، فإن لم يحد فمن أهل سوقهم ، فإذا قال المسؤول عنه هو عدل ، يكتب المزكي في آخر الرقمة أنه عدل مرضي عندى جائز الشهادة ، ولا يكتب أنه غير عدل مرضي . في آخر الرقمة أنه عدل مرضي عندى جائز الشهادة ، ولا يكتب أنه غير عدل مرضي . وفي فتاوى قاضي خان ، رح » من عرف فسقه لا يكتب ذلك تحت اسمه ، بل يحتب احترازاً عن هتك الستر، ويقول الله أعلم إلا إذا خاف أن القاضي يقضى بشهادته بتعديل غيره ، فحينئذ يصرح بذلك . ومن لم يعرفه لا بالعدل ولا بالفسق يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي مستور ، ثم يبعثه بتلك الرقمة إلى القاضي سراً ، ثم القاضي ان شاه جمع بين تزكية السر وتزكمة العلانية .

وفي الذخيرة ينبغي أن يكون المزكي صاحب خبرة ، ولا يكون منزوياً لا يخالط الناس ، لأنه إذا لم يخالطهم ، لا يعرف العدل من غير عدل ، وينبغي أن لا يكون طباعا ولا فقيراً ، حتى لا ينخدع بللل . فإذا لم يجد المزكي أهل مسجده أو أهل محلته أوسوقه يسأل أهل بجلسه ، فإن وجد كلهم غير ثقاة يعتبر في ذلك تواتر الأخبار ، ولو لم يعرف الشهود بالعدالة ، فأخبره رجلان عدلان عين النسب. وعن ابن سماعة عن أبي حنيفة «رح» يجوز في تزكية السر المرأة والعبد والمحدود في القذف إذا كانوا عدولاً ، ولا يجوز في تزكية العلانية ، إلا من يجوز شهادته لأن تزكية السر من الإخبار بأمر ديني ، وقول هؤلاء في الأمور الدينية إذا كانوا عدولاً مقبولاً في روايتهم الإخبار شادتهم بهلال رمضان ، أما العلانية نظير الشهادة من حيث أن القضاء لا يجب إلا بها كالشهادة ، ويشترط فيها ما يشترط في الشهادة سوى لفظة الشهادة ، حتى لا يجوز تزكية الوالد لولده ، وعلى المكس

وفي العلانية ، وحدها في الصدر الاول. ودفع الاكتفاء في السر في زماننا تحرزاً عن الفتنة. ويروى عن محمد « رح ، تزكية العلانية بلاء وفتنة ، ثم قيل لا بد أن يقول المعدل هو حر عدل جائز الشهادة ، لان العبد قد يعدل ، وقيل يكتفي بقوله وهو عدل ، لان الحرية ثابتة بالدار (۱) وهذا أصح. قال وفي قول من رأى أن يسأل عن الشهود

(وفي الملانية) أى وفي التزكية الملانية (لابد أن يجمع) الحاكم في مجلس القضاء (بين المعدل والشاهد لينتفى شبهة تعديل غيره) لأن الشخصين قد يتفقان في الاسم والنسبة ، فيقول المعدل هذا الذى عدالته يشير إلى الشاهد (وقد كانت العلانية) أى التزكية العلانية (وحدها) يعني بدون تزكيت السر (في الصدر الأول) أى الصحابة رضي لله عنهم ، لأن القوم كانوا صلحاء ، والمعدل كان لا يوفى عن الجرح ، لأنهم كانوا لا يقابلونه بالأذى لو جرمهم ، وفي زماننا ليس كذلك (ووقد الاكتفاء بالسر (٢) في زماننا تحرزاً عن الفتنة ، ويروى عن محد «رح» تزكية العلانية بلاء وفتنة) لأن الشهود يقابلون المزكي إذا جرحهم بالأذى ويقع بينه وبينهم العداوة .

(ثم قيل لا بد أن يقول المعدل هو) أى الشاهد (حر ، عدل ، جائز الشهادة ، لأن العبد قد يعدل ، وقيل يكتفي بقوله) أى بقول المعدل (هو عدل) ولا يشترط أن يقول هو عدل جائز الشهادة (لأن الحرية ثابتة بالدار) لأن الدار دار الإسلام . وقال المصنف رحمه الله (وهذا أصح) وبه قال أصحاب الشافعي « رح » وأحمد « رح » وقال مالك « رح » لا من ذكر العدالة والرضاء ، بأن يقول هو عدل مرضي ، ولا يقتصر على أحد الوصفين ، ذكره في الجواهر .

(قال وفي قول من رأى أن يسأل عن الشهود) بيان هذا أن أبا حنيفة « رح » قال

⁽١) بالأصل الدار – هامش.

⁽٢) في السر - هامش .

لم يقبل قول الخصم انه عدل معناه قول للدعى عليه . وعن أبي يوسف ورح، أنه يجوز تزكيته ، لكن عند محمد « رح ، تزكية الآخر إلى تزكيته ، لان العدد عنده شرط . ووجه الظاهر ان في زعم المدعي وشهوده أن الخصم

على طريقة قوله في ا زارعة من التحريج على قول من يقول بالسؤال إذا سئل (لم يقبل قول الحصم) وهو المدعى عليه (أنه عدل). وفسر المصنف ورح والحصم بقوله (معناه قول المدعى عليه) وكذا فسرناه ولفظ الجامع الصغير محد ورح وعن يمقوب عن أبي حنيفة ورح وأنه قال في قوله من رأى أن يسأل عن الشهود بأنه لا يجوز إذا قال الخصم المشهود عليه هو عدل حتى يسأل عنه انتهى . وذلك لأن من أصل أبي حنيفة ورح وأن القاضي لا يسأل عن الشهود في غير الحدود والقصاص إلا إذا طمن الخصم وهذا إذا سئل عنهم على قول من رأى ذلك وقال المشهود عليه هو عدل لا يكتفي ذلك عتى يسأل غيره لأن تعديل الشهود عليه ليس بتعديل على الكهال وبل هو تعديل من وجه وجرح من وجه حيث لم يصدقه على شهادته .

(وعن أبي يوسف و رح ، و محمد و رح ، أنه يجوز تركيته) أى تركية الخصم ، وبه قال الشافعي و رح ، في قول آخر لا تجوز . (لكن عند محمد و رح ،) إنما يجوز (يضم تركية الآخر إلى تركيته ، لأن المدد عنده شرط) أي عند محمد و رح ، وفي بعض النسخ لأن المدد عنده شرط . وفي جامع قاضي خان و رح ، هذا إذا كان المدعى عليه يصلح مركبا ، فإن كان فاسقا أو مستوراً أو سكت عن جواب المدعي ، ولم يجحد ، فلسا شهدوا قال هم عدول ، لا يصح هذا التعديل ، لأن العدالة في المزكي شرط عند الكل ، ولم يجحد وعن محمد و رح ، أن القاضي يسأل عن المدعى عليه شهدوا عليك بحق أو بغسير حق لا يقضى بشيء .

(ووجه الظاهر) أي وجه ظاهر الرواية (أن في زعم المدعي وشهوده أن الخصم

كاذب في إنكاره مبطل في إصراره ، فلا يصلح معدلاً . وموضوع المسألة إذا قال هم عدول ، إلا أنهم أخطأوا ونسوا . أما إذا قال هم عدول ، إلا انهم أخطأوا ونسوا . أما إذا قال صدقوا أو هم واحداً ، جاز ، والإثنان أفضل ، وهذا عند أبي حنيفة «رح» وأبي يوسف «رح» وقال محمد «رح» ، ولا يجوز إلا اثنان والمراد منه المزكى ،

كاذب في إنكاره ، مبطل في إصراره) بالصاد المهملة ، والاصرار هو الثابت على الشيء أي الحضم مبطل في ثباته على الإنكار (فلا يصلح معدلاً) لاشتراط العدالة فيه بالاتفاق. (وموضوع المسألة) هذا جواب عما يقال تعديل الخصم إقرار منه بثبوت الحق عليه فكان مقبولاً ، لأن العدالة ليست بشرط فيه بالاتفاق . فأجساب المصنف « رح » بقوله وموضع المسألة ، يعني الذي يثبت عليه هذه المسألة (إذا قال) أي المدعي (هم عدول إلا أنهم أخطأوا أو نسوا) ومثل هذا ليس بإقرار بالحق وفيه نظر ، لأن هذا الكلام مشتمل على الإقرار وغيره ، فيصدق في الإقرار على نفسه ، ويرد الغير للتهمة . وأجيب بأن الإقرار فيه بالنسبة إلى ما عليه لأنه نسبهم في ذلك إلى الخطأ والنسيان ، فأنى يكون إقراراً . (أما إذا قال صدقوا وهم عدول صدقة) جمع صادق (فقسد اعترف بالحق) فيقضي القاضي عليه باعترافه لا بالشهادة .

(قال) أي محمد « رح » في الجامع الصغير (وإذا كان رسول القاضي الذي يسأل) عن صيغة الجمهول (أن الشهود واحداً جاز) لأنه ليس بشهادة ، فلا يشترط في الخسبر العدد (والاثنان أفضل) لأنه أحوط (وهذا عند أبي حنيفة « رح » وأبي يوسف «رح») وبة قال مالك « رح » وأحمد « رح » في رواية .

(وقال محمد و رح » لا يجوز إلا اثنان) وبه قال الشافعي وأحمد و رح » في رواية (والمراد منه) أي من رسول القاضي الذي يسأل عن الشهود (المزكي) وهو المرسلاليه فكان قوله الذي يسأل عن الشهود صفته الرسول ، وتفسيره والذي يسأل عنـــه الشهود

وعلى الخلاف القاضي إلى المزكى والمترجم عن الشاهد. له أن التزكية في معنى الشهادة ، لان ولايـــة القضاء تبتنى على ظهور العدالة ، وهو بالتزكية ، فيشترط فيه العدد كما يشترط العدالة فيه ، وتشترط الذكورة في المزكى في الحدود والقصاص ، ولهما انه ليس معنى الشهادة ، ولهذا لا يشترط فيه لفظة الشهادة ، ومجلس القضاء

هو المزكي (وعلى هذا الخلاف رسول القاضي إلى المزكي والمترجم عن الشاهد) يعني يكفي الواحد النزكية والرسالة والنرجمة عند أبي حنيفة و رح » وأبي يوسف و رح » وبه قال مالك و رح » وأحمد و رح » في رواية . وعند محمد و رح » لا بد من اثنين . وقال الشافعي رحمه الله واحمد و رح » والترجمة جائزة إذا كان القاضي لا يعرف نساءهم . والنبي علي صنع في حق سلمان رضي الله عنه ، فقال ترجم كلامه إذا فسره بلسان آخر . وفي الخلاصة الترجمان إذا كان أعمى ، فمن أبي حنيفة و رح » لا يجوز ، وعن أبي يوسف رحمه الله انه يجوز (له) أى لحمد و رح » (أن التزكيب في معنى الشهادة ، لأن ولاية القضاء تبتني على ظهور العدالة ، وهو بالتزكية فيشترط فيه العدد كما تشترط العدالة فيه ويشترط الذكورة في المزكي في الحدود والقصاص) بإجماع الأغة الأربعة و رح » و كذلك في القصاص .

وذكر في المختلف والحصر في كتاب الحدود من باب أبي حنيفة ورح » يشترط الذكورة في المزكي عند أبي حنيفة ورح » خلافاً لهما » ويشترط أيضاً عند الآغة الثلاثة في لا يثبت بشهادة النساء ، وعلى هذا الخلاف الجرح ، فعندهما يثبت بواحد ، وبه قال مالك ورح » وأحمد ورح » وعند محمد ورح » لا بد من اثنين . وبه قال الشافمي وأحمد ورح » في رواية . (ولهما) أي ولابي حنيفة «رح » وأبي يوسف ورح » وأبي يوسف ورح » أي أن التزكية (ليس في معنى الشهادة ، ولهمسنا أي لعدم كونه في معنى الشهادة ، ولهمسنا أي لعدم كونه في معنى الشهادة ، ومجلس القضاء) فسلا

واشتراط العدد امر حكمي في الشهادة ، فلا يتعداها ولا يشترط أهلية الشهادة في المزكى في تزكية السر حق صلح العبد مزكياً . فأما في تزكية العلائية فهو شرط ، وكذا العدد بالإجماع على ما قاله المتصاف « رح ، لاختصاصها بمجلس القضاء . قالوا يشترط الاربعة في تزكية شهود الزنا عند محمد « رح » .

فصل

وما يتحمله الشاهد على ضربين أحدهما يثبت حكمه بنفسه مثل البيع ، والإقرار ، والغصب ، والقتل ، وحكم

يشترط فيها ما يشترط في الشهادة (واشتراط العدد أمر حكمي) أى تعبدى ثبت بالنص على خلاف القياس (في الشهادة فلا يتعداها) أى فلا يتعدى اشتراط العدد من الشهادة إلى التزكية (ولا يشترط اهلية الشهادة في المزكي في تزكية السرحق صلح العبد مزكياً) لمولاه وغيره . (فأما في تزكية العلانية ، فهو شرط وكذا العدد بالإجماع) شرط (على ما قاله الخصاف و رح ، لاختصاصها بمجلس القضاه) وقال في الخلاصة شرط الخصاف أن يكون المزكي في العلانية غير المزكي في السر . أما عندنا فالذي تزكيهم في العلانية ذكره في الفصل الثاني من كتاب القضاء .

(قالوا) أى المشايخ « رح » (يشترط الأربعة في تزكية شهود الزنا عند محمد (رح») الأربعة من الذكور في الزكيين ، ذكره في الذخيرة .

(فمسل)

أى هذا فصل في بيان أحكام تتعلق باداء الشهادة ، بأن الشاهد كيف يشهد عند القاضي (وما يتحمله الشاهد على ضربين) أى على نوعين (احدهما ما يشت حكمه بنفسه) أى بلا احتياج إلى الاشهاد (مثل البيم والإقرار ، والغصب ، والقتل وحكم

الحاكم، فإذا سمع ذلك الشاهـد أو رآه، وسعه ان يشهد، وإن لم يشهدعليه، لانه علم ما هو الموجب بتفسه، وهو الركن في إطلاق الأداء. قال الله تعالى ﴿ إلا من شهد بالحق وهم يعلمون ﴾ ٨٦ الزخرف، وقال النبي ﷺ إذا عامت مثل الشمس فاشهد وإلا فدع.

الحاكم ، فإذا سمع ذلك الشاهد أو رآه) الذي سمعه مثل البيع والإقرار ، وحكم الحاكم هذا من المسموعات ، والذي رآه مثل الغصب والقتل، ونحو ذلك من المبصرات (وسعه) ويسم الشاهد (أن يشهد وإن لم يشهد عليه ، لأنه علم ما هو الموجب بنفسه ، وهوالركن) أي العلم بالموجب بنفسه هو الركن (في إطلاق الأداء) أي في جواز أداء الشهادة .

(قال الله عز وجل ﴿ إِلا من شهد بالحق وهم يعلمون ﴾ ٨٦ الزخرف) بيانه أن الله تعالى جوز أداء الشهادة بعد العلم ، وقد حصل العلم بالرؤية والسباع ، فتصح الشهادة بدل عليه الإجماع ايضاً . ألا ترى أن رجلا لو طلق امرأته ثلاثاً أو أعتق عبده أو أمته وسمع الرجلان ذلك فجاءت المرأة أو العبد يطلب شهادتها لم يسمعهما ، ترك الشهادة لئلا يقسع الرجل في الوطء الحرام في المرأة والآمة ، قالوا إنما يجوز ذلك إذا رأوه أن يفعل ذلك وعرفوا صحته ، فإن سمعا كلامه من وراء حجساب غليظ وحابط لا يرونه ، لم يسمعهم الشهادة لأن الصوت يثبه الصوت فلا يجوز الشهادة بالشك .

(وقال النبي على إذا علمت مثل الشمس فاشهد و إلا فدع) هـــذا الحديث رواه البيهةي و رح ، في سننه ، والحاكم في المستدرك ، عن محمد بن سليان بن مشمول، حدثنا عبدالله بن سلمة بن وهرام عن أبيه عن طاووس عن ابن عباس رضى الله عنهما ، أن رجلا سأل النبي على عن الشهادة ، فقال على ترى الشمس ، قال نعم ، قال على مثلهــا فاشهد أو دع . قال الحاكم حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه وتعقبه الذهبي في مختصره ، فقال بل هو حديث وام ، فإن محمد بن سليان بن مشمول و رح ، ضعفه غير واحــد ، وقال النسائي ضعيف ، وقال ابن عدى عامة ما يرويه لا يتابع عليه إلا في إسناده ، ولا في سننه . فإن قبل جعل العلم بالموجب ركناً في الاداء مخالف للنصين جميعاً ، فإنها لا بد

قال ، ويقول أشهد أنه باع ، ولا يقول أشهدني لأنه كذب . ولو سمع من وراء الحجاب لا يجوز له أن يشهد ولو فسر للقاضي ، ولا يقبله لأن النغمة تشبه النغمة ، فلم يحصل العلم إلا إذا كان دخل البيت ، وعلم أنه ليس فيه أحد سواه ، ثم جلس على الباب وليس في البيت مسلك غيره ، فسمع إقرار الداخل ولا يراه ، له أن يشهد ، لأنه مسلك غيره ، فسمع إقرار العلم في هذه الصورة ،

لأن على شرطيته وعلى ركنيته ، إذ الاحوال شروط وإذا موضوعه للشرط . أحيب بأنه مجاز عن الشرط وانما غير عنه بذلك إشارة إلى شدة احتياج الاداء إليه .

(ويقول أشهد أنه باع) يعني إذا سمع المبايعة ولم يشهد عليها ، واحتيج إلى الشهادة يقول الشاهد أنه باع (ولا يقول أشهدني لانه كذب) لانه ما أشهده . وفي الذخيرة هذا في البيم الصريح ، أما في البيم على سبيل التعاطي ، يشهدون على الآخذ والإعطاء لأن التعاطي بيم حكمي وقيل لو شهدوا على البيم يجوز .

(ولو سمع من وراء الحجاب) أى قول واحد بعت وقول آخر اشتريت (لا يجوزله أن يشهد ولو فسر للقاضي) بأن قال أشهد بالساع من وراء الحجاب (لا يقبله لان النغمة تشبه النغمة ، فلم يحصل العلم) وهي الكلام الحفي من حد ضرب ، يقال فلان حسن النغمة إذا كان حسن الصوت في القراءة (إلا إذا كان) استثناء من قوله لا يجوز له أن يشهد إلا إذا كان ، أي الشاهد (دخل البيت وعلم أنه ليس فيه) أي في البيت (أحد سواه ثم جلس على الباب وليس مسلك للبيت (١) غيره) أي غير الباب (فسمع إقرار الداخل ولا يراه) فحينتذ يجوز (له أن يشهد) على إقراره (لأنه حصل العلم في هذه الصورة) وكان ابن مقاتل لم يجوز الشهادة بالساع من وراء الحجاب مطلقاً . وقال أبو الليث « رح » إذا رأى شخصها حال إقرارها يجوز ، وإلا لاشرط رؤية شخصها لا رؤية وجهها كا في

⁽١) وليس في البيت مسلك - هامش .

ومنه ما لا يثبت حكمه بنفسه مثل الشهادة على الشهادة ، فإذا سمع شاهداً مشهد بشيء ، لم يجز له أن يشهد على شهادته إلا أن يشهده عليها ، لأن الشهادة غير موجبة بنفسها ، وإنما تصير موجبة بالنقل إلى مجلس القضاء ، فلا بد من الإنابة والتحميل ولم يوجد. وكذا لو سمعه يشهد الشاهد على شهادته لم يسع للسامع أن يشهد ، لأنه ما حمّله الشاهد على شهادته لم يسع للسامع أن يشهد ، لأنه ما حمّله وإنما حمّل غيره .

الذخيرة (ومنه) هذا بيان للضرب الثاني من الضربين اللذين ذكرهما بقوله ، مما يتحمله الشاهد على ضربين أي ما يتحمله الشاهد (بألا يثبت حكمه بنفسه كالشهادة على الشهادة) فإنها لا يثبت بها الحكم ما لم يشهد.

(فإذا سمع شاهداً يشهد بشىء لم يجز له أن يشهد على شهادته إلا أن يشهده عليها) بضم الباقي يشهد لأنب مجهول (لأن الشهادة) أي شهبادة الأصول (غير موجبة بنفسها) وفي بعض النسخ غير مثبتة بنفسها (وإنما تصير) أي الشهادة (موجبة بالنقل إلى مجلس القضاء ، فلا بد من الإنابة والتحميل) أي لا بد من الإنابة بتحمل الشهادة على الفرع حتى ينقلها الفرع إلى مجلس القضاء . وقيال الأكمل « رح » والأول يعني قوله الإنابة إشارة إلى مذهب محمد « رح » فانه يقول بطريق التوكيل ، ولا توكيل إلا بأمر الموكل ، والثاني يعني قوله ، والتحمل إشارة إلى منهب أبي حنيفة وأبي يوسف « رح » فإنها لم يجعلاه بطريق التوكيل ، والتحميل إلى بتطريق التحميل (ولم يوجد) أي كل واحسد من الإنابة والتحميل .

(وكذا لو سمعه) أي إذا سمع الشاهد (يشهد الشاهد على شهادتة ، لم يسمح السامع أن يشهد لأنه) أي لأن ذلك الشاهد (ما حمله) السامع على شهادته (وإنما حمل غيره) غير السامع ، وهو بخلاف القاضي إذا شهد على قضيته ، وسمع بذلك آخرون ، وسمعهم أن يشهدوا لأن قضاة حجة بمنزلة الإقرار والبيسع وغسير ذلك ، فيصبح التحميل من غير إشهاد . كذا ذكره فخر الإسلام البزدوي و رح ، في شرح الجامع الصغير .

قال ، ولا يحل للشاهد إذا رأى خطه أن يشهد إلا أن يتذكر الشهادة، لأن الخط يشبه الخط ، فلم يحصل العلم . قيل هذا على قول أبي حنيفة « رح » ، وعندهما يحل له أن يشهد . وقيل هذا بالاتفاق ، وإنما الحلاف فيما إذا وجد القاضي شهادته في ديوانه أو قضيته ، لأن ما يكون في قمطره فهو تحت خيمته يؤمن عليه من الزيادة والنقصان ، فحصل له العلم بذلك ، ولا كذلك الشهادة في الصك ، والنقصان ، فحصل له العلم بذلك ، ولا كذلك الشهادة في الصك ،

(قال) أي القدوري « رح » (ولا يحل للشاهد إذا رأى خطه أن يشهد إلا أن يتذكر الشهادة ، لأن الحط يشبه الخط ، فلم يحصل العلم) وهمذا كا رأيت ، لم يذكر القدوري فيه الحلاف ، وكذا لم يذكر في شرح الاقطع ، وكذلك الحصاف لم يذكر الخلاف في أدب القاضي فلأجل هذا قال المصنف « رح » (قيل هذا على قول أبي حنيفة « رح » وعندهما يحل له أن يشهد) وكذا ذكر الحلاف في المختلف ، وذكر أي القاضي « رح » ورووا الحبر كذلك على الحلاف .

ر وقيل هذا) أي عدم الحل بدون تذكر الحادثة (بالاتفاق ، وإنما الحلاف فيا إذا وجد القاضي شهادته) أي شهادة شاهد (في ديوانه أو قضيته) أو وجد حكمه مكتوبا في خريطتة (لأن ما يكون في قمطره) في خريطته ، وقال تاج الشريعة و رح » القمطر بكسر القاف وقتح الميم و سكون الطاء ما يضاف فيه الكتب . قال ليس العلم ما بقى القمطر وما العلم إلا ما دعاء الصدر (فهو تحت ختمه يؤمن عليه من الزيادة والنقصان فعصل له) أي للقاضي (العلم بذلك ولا كذلك الشهادة في الصك لأنه في يد غيره).

وفي أدب القاضي في المبسوط هاهنا ثلاثة فصول أحدها القاضي إذا وجد في ديرانه صحيفة شهادة ، ولم يتذكر أنهم شهدوا بذلك ولاحكمه فعلى قول أبي حنيفة « رح » لا محسمكم بدون الذكر ، وبه قال الشافعي « رح » وأحمسه « رح » في رواية ، وعند وعلى هذا إذا تذكر المجلس الذي كان فيه الشهادة، أو أخبره قوم ممن يثق به أنا شهدنا نحن وأنت. قال ولا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء لم يعاينه إلا النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القضاء،

أبي يوسف و رح » ومحمد و رح » وجد ذلك في قطرة تحت خاتمه يجوز أن يقضي به وبه قال مالك و رح » وأحمد و رح » في روابة ، والثاني الشاهد يجه شهادته في صك وعلم أنه خطه وهو معروف ، ولم يتذكر الحادثة ، والثالث إذا سمع حديثاً فوجه مكتوباً بخط غيره ، لا يحل له الرواية عند أبي حنيفة ورح » مكتوباً بخطه ووجد ساعه مكتوباً بخط غيره ، لا يحل له الرواية عند أبي حنيفة ورح » بدون التذكر ، ولهذا قلت روايته لمحمد و رح » أخذ في الفصول الثلاثة بالرخصة تيسراً . وقال يعتمد خطه إذا كان معروفاً . وأبو يوسف و رح » في مسألة القضاء والرواية أخذ بالرخصة ، لأن المكتوب كان في يده ، وفي مسألة الشهادة أخذ بالعزية ، ولو نسى القاضي بالرخصة ، لأن المكتوب كان في يده ، وفي مسألة الشهادة أخذ بالعزية ، ولو نسى القاضي و رح » وأبي يوسف قضاه ، ولم يكن مسجلا ، فشهد حكمه ولم يمضه عند أبي حنيفة و رح » وأبي يوسف و رح » والشافعي و رح » ، وعند محمد و رح » وأحمد و رح » وابن أبي ليسلى و رح » والشفي به ويمضيه ،

(وعلى هذا) هذا عطف على قوله ، ولا يحل للشاهد اذا رأى خطه أى على ما قيل من الوجهين من وجه بالاتفاق والاختلاف (إذا تذكر المجلس الذي كان فيه الشهادة) ولم يتذكر الحادثة (أو أخبره قوم ممن يثق به أنا شهدنا نحن وأنت) لا يحل له أن يشهد بالاتفاق ، وقيل لا يحل ذلك على قول أبي حنيفة رحمه الله خلافا لهما .

(قال) القدوري رحمه الله (ولا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء لم يعاينه إلا النسب) طريق معرفة النسب أن تسمع من فلان بن فلان من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب عند أبي حنيفة ورح وعندها اذا أخبره عدلان أنه ابن فلان تحل له الشهادة (والموت) إذا سمع من الناس أن فلاناً مات أو رآم صنعوا ما يصنع بالموتى وسعه أن يشهد على موته وإن لم يعاين ذلك . وروى ابن ساعة عن محمد ورح وإذا أخبرك واحد عدل بالموت وسعك أن تشهد (والدخول) إذا رأى رجلاً يدخل على امرأة وسمع من الناس أن فلانا زوجه فلا وسعه أن يشهد أنها زوجته ، وإن لم يعاين عقد النكاح (والنكاح) ان يسمع ناساً يقولون أن فلاناً تزوج بفلانة (وولاية القاضي) إذا رأى رجلاً قضى لرجل بحق من ناساً يقولون أن فلاناً تزوج بفلانة (وولاية القاضي) إذا رأى رجلاً قضى لرجل بحق من

فإنه يسيعه أن يشهد بهـ ذه الأشياء إذا أخبره بها من يثق به . وهـ ذا استحسان والقياس أن لا تجوز لأن الشهادة مشتقة من المشاهدة ، وذلك بالعلم (۱) ، ولم يحصل ، فصار كالبيع . وجه الاستحسان أن هذه الأمور تختص بمعاينة أسبابها خواص من الناس ، ويتعلق بهـ أحكام تبقى على انقضاء القرون ، فلو لم يقبل فيها الشهادة بالتسامع أحكام تبقى على انقضاء الحرج وتعطيل الأحكام

(وهذا استحسان والقياس أن لا تجوز) الشهادة بالتسامع (لأن الشهادة مشتقة من المشاهدة وذلك) يحصل (بالعلم ولم يحصل فصار) حكم هذا (كالبيع) حيث لا يجوز الشهادة فيه بالتسامع لعدم المشاهدة (وجه الاستحسان أن هـذه أمور تختص بمعاينة أسبابها خواص من الناس) لا يطلع عليها إلا هم (ويتعلق بها أحـكام يبقى على انقضاء القرون) كالإرث والنسب والموت والنكاح وثبوت الملك في قضاء القاضي ، وكثبوت كال المهر في الدخول ونحو ذلك مثل النسب والعدة والاحسان .

(فلو لم يقبل فيها الشهادة بالتسامع أدى إلى الجرح وتعطيل الاحكام) لأن العسادة لم تجر بحضور الناس الولادة ، وإنما يرون الصبي مع أمه ، وينسبونه إلى الأب ، ويقول هو ابن فلان ، وكذلك عند الموت لا يحضره إلا الأقارب ، فإذا رأوا الجنسازة تحكموا بأن

⁽١) بالمعاينة - هامش

بخلاف البيع ، لأنه يسمعه كل واحد ، وإنما يجوز للشاهد أن يشهد بالاشتهار ، وذلك بالتواتر أو بإخبار من يثق به ، كما قال في الكتاب . ويشترط أن يخبره رجلان عدلان أو رجل وامرأتان ليحصل له نوع علم

فلانا مات ، وكذلك النكاح لا يحضره كل أحد ، فإذا أخبر بعضهم بعضا ان فلانا نكح فلانة ، يقتصرون على ذلك في التحقيق ، وكذلك لا يعلم إلا بإمارته ، وكذلك ولاية القاضي ، لا يحضر بها أحد ، فإذا قرأ الحكم وحبس القاضي في مجلس الحكام، ونظر بين الحنصوم وتحققوا انه قاضي ، ألا ترى أنا نشهد أن علياً بن أبي طالب رضى الله عنه وإن لم نعاني الولادة وتشهد أن أبا بكر وسائر الصحابة رضي الله عنهم ماتوا وإن لم نعاني المولادة وتشهد أن أبا بكر وسائر الصحابة رضي الله عنهم ماتوا وإن لم نعاني النكاح وكذا نشهد أن شريح بن الحارث وكذا نشهد أن شريح بن الحارث كان قاضياً وإن لم نعاين ذلك .

(بخلاف البيع لأنه يسمعه كل واحد) وسبب الملك وهو البدو هو مما يمانيه كل واحد (وإنما يجوز الشاهد) هذا جواب عما يقال هذا الاستحسان خالف المكتاب ، فإن العلم مشروط في الكتاب ، ولا علم فيا نحن فيه ، وتقرير الجواب أن يقال لا تسلم أن لا علم فيا نحن فيه ، واقد ير الجواب أن يقال لا تسلم أن لا علم فيا نحن فيه ، فإنه إنما يجوز الشاهد (أن يشهد بالاشتهار وذلك) أي الاشتهار (بالمتواتر أو بإخبار من يثق به) فالأول اشتهار حقيقة ، والشافي اشتهار حكما (كما قال في الكتاب) أي مختصر القدوري درح ، وهذا اشارة إلى ما ذكره بقوله قبل هسنا إذا أخبره بها من يثق به مرط بقوله (ويشترط أن يجبره برجلان عدلان او رجل واهرأقان ليحصل له نوع علم) وهذا على قول أبي يوسف وعد درح ، واما على قول ابي حنيفة درح ، فلا تجوز الشهادة ما لم يسمع ذلك من العامة بحيث يقع في قلبه صدق الخبر ، واذا ثبتت الشهرة عندهم بخبر عدلين يشترط ان يكون للاخبار بلفظة الشهادة على ما قالوا ، لأنها توجب زيادة علم شرعاً لا يوجبها يكون للاخبار بلفظة الشهادة على ما قالوا ، لأنها توجب زيادة علم شرعاً لا يوجبها لفظ الحر.

وقيل في الموت يكتفى بإخبار واحد أو واحدة ، لأنه قاما يشاهد حاله غير الواحد ، إذ الإنسان يهابه ويكرهه ، فيكون في اشتراط العدد بعض الحرج، ولا كذلك النسب والنكاح . وينبغي أن يطلق أداء الشهادة ، ولا يفسر ، أما إذا فسر للقاضي أنه يشهد بالتسامع ، لم يقبل شهادته ، كما أن معاينة اليد في الأملاك مطلق للشهادة . ثم إذا فسر

(وقيل في الموت يكتفي بإخبار واحد أو واحده) إنما قال بلفظ قيل ، لأن في الموت اختلاف المشايح (رح) عامتهم على انه يكتفى بإخبار واحد عدل ، وهو المروى عن ابن اسحاق عن محمد (رح) قال، إذا أخبرك عدل بالموت وسمك أن تشهد به وبعضهم قالوا لا يكتفي بخبر الواحد ، كما في النكاح ، واليه ذهب ظهير الدين نكاح فتاواه ، وبه قالت الأثمة الثلاثة (رح) (لأنه) أي لإن الانسان (قل ما يشاهد حاله) أى حسال الموت (غير الواحد ، إذ الانسان بهابه) أي الموت (ويكرهه ، فيكون في اشتراط العدد بعض الحرج ، ولا كذلك النسب والنكاح) فإن فيها لا بد من عدلين .

وقال شيخي العلاء رحمه الله ، وهاهنا مسألة عجيبة لا رواية بها ، وهو أن الموت إذالم يعاينه إلا واحد ، فلو شهد عند القاضي ، لا يقضى بشهادته وحسده ماذا يصنع ، قالوا يخبر بذلك عدلاً مثله ، فإذا سمع منه حل له أى يشهد على موته ، فيشهد هو مسع ذلك الشاهد حتى يقضي القاضي بشهادتها . ولو شهد واحد بالموت ، واخبر بالحياة ، فامرأته تأخذ بقول من يخبر بالموت لانه يثبت العارض ذكره رشيد الدين في فتاواه ، وذكر فيسه إنما تجوز الشهادة بالتسامع على الموت إذا كان الرجل معروفا ، بأن كان عالما أو من العمال أما إذا كان تاجراً أو من هو مثله لا يجوز إلا بالمعاينة .

(وينبغي أن يطلق اداء الشهادة) هذا بيان لكيفية الأداء . قوله أن يطلق أي يقول أشهد أن فلان بن فلان كما نشهد أن أبا بكر وعمر رضي للله عنهما ابن أبي قحافة والخطاب ولم نشاهد شيئًا من ذلك (ولا يفسر ، أما إذا فسر القاضي أنه يشهد بالتسامع ، لم تقبل شهادته ، كما أن معاينة اليد في الاملاك مطلق الشهادة ، ثم إذا فسر) إنما يشهد لأنه رآه

